الأمم المتحدة

A/61/283

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٠ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل أوزبكستان الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) علي شير **واحدوف**
الممثل الدائم
لجمهورية أوزبكستان

* A/61/150.

200906 140906 06-47765 (A)

[الأصل: بالروسية]

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

معلومات عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل أوزبكستان الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
١	يوصى بإدراج تعريف التمييز ضد المرأة – الوارد في المادة ١ من الاتفاقية، التي تحظر التمييز المباشر وغير المباشر – في الدستور والقوانين المحلية، التي لا ذكر له فيها، مع تنفيذ الهيئات القضائية لأحكام الاتفاقية.	يقر دستور الجمهورية بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها. ومن هذا المنطلق، فإنه يكفل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل كافة الهيئات الحكومية والإقليمية والقضائية.	حماية حقوق المرأة وحرياتها مكفولة في القانون الأساسي، أي دستور جمهورية أوزبكستان (المواد ١٨ و ٤٦ و ٦٣ و ٦٥). وسياسة الدولة في مجال عمالة السكان تستند، جزئيا، إلى مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص في ممارسة الحق في العمل وفي اختيار نوع العمل أمام المواطنين كافة، بغض النظر عن نوع الجنس أو السن أو العرق أو القومية أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الوضع المالي أو الرسمي أو الانتماء الديني أو العقيدة أو الانتماء إلى اتحادات عامة أو لأي أسباب أخرى غير مرتبطة بالصفات المهنية للعاملين وبإنتاجيتهم (قانون ''عمالة السكان'' الأوزبكي لسنة ١٩٩٨). كما أن قانون العمل الأوزبكي ينص على عدد من الأحكام المنصفة للمرأة: كمنح وقت حر إضافي، وتقليل ساعات العمل، وتوفير ضمانات في حالة إنهاء عقد العمل من جانب صاحب العمل، وما إلى ذلك. ويكفل قانون ''التعليم'' الأوزبكي المساواة بين المواطنين في فرص التعليم، بصرف النظر عن نوع الجنس أو السن أو العرق أو القومية أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الوضع المالي أو الرسمي أو الانتماء الديني أو العقيدة أو الانتماء إلى اتحادات عامة. وقد ترجم نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللغة الأوزبكية، وحقق معدلات توزيع ضخمة لدى إصداره. كذلك، يجري توزيعه مجانا في جميع الحلقات الدراسية والمؤتمرات والفعاليات الأخرى التي تعقدها المنظمات الحكومية والعامة وغير الحكومية لتفسير أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			وبالاشتراك مع ديوان المظالم، قامت لجنة المرأة بأوزبكستان بإنشاء فريق رصد للتحقق من تنفيذ الاتفاقية في المقاطعات الأوزبكية. وبناء على نتائج التحقق، يجري سنويا إعداد تقرير تحليلي يتم عرضه على أجهزة الحكم المحلي بالمقاطعات لاتخاذ التدابير اللازمة. كما يجري بث برامج تثقيفية إذاعية في جميع المقاطعات لتفسير مواد الاتفاقية، وتنشر في الصحف والرسائل الإخبارية مقالات وتقارير عن هذا الموضوع. وبصفة دورية، تتولى لجان تابعة لمجلسي البرلمان الأوزبكي مهام المراقبة البرلمانية لتنفيذ الاتفاقية.
٢	يوصى بوضع مشروع قانون بشأن تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.	بحث الأمر وطرح مقترحات بشأنه؛	قام المركز القومي الأوزبكي لحقوق الإنسان بوضع مشروع قانون بعنوان ''المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص''، جرت مناقشته في حلقة دراسية شاركت فيها منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية وبرلمانيون ومنظمات دولية. ومشروع القانون تدرسه حاليا الوزارات الأوزبكية. قام ديوان المظالم الأوزبكي بإجراء تحليل للقوانين المعمول بها في مجال حقوق المرأة من خلال إجراء دراسات رصد ميدانية بمشاركة الأجهزة الحكومية وأجهزة الحكم المحلي والمنظمات الأهلية غير التجارية ووسائل الإعلام:
		إجراء رصد مستمر لعملية تطبيق قوانين أوزبكستان في مجال حقوق المرأة، مع التقدم بمقترحات إلى البرلمان ومجلس الوزراء لتحسينها.	• احترام حقوق الأمومة والطفولة والأسر المعوزة في تلقي الاستحقاقات الاجتماعية في ولاية سردار (٢٠٠١)؛ • منع الجريمة بين القصّر في ولاية فرغانة (٢٠٠١)؛ • احترام حقوق سيدات الأعمال في ولاية بخارى؛ • كفالة حق الطفل في الحصول على التعليم الثانوي المتخصص والمهني في ولاية خوارزم (٢٠٠٢)؛ • كفالة الحقوق الإنجابية للمرأة في ولاية جزّاخ (٢٠٠٢)؛ • تأهيل القصّر في ولاية طشقند (٢٠٠٣)؛ • احترام وحماية حقوق الأطفال المرضى في ولاية سمرقند (٢٠٠٣)؛ • كفالة الحماية القضائية لحقوق المواطنين العمّالية في ولاية نواوي (٢٠٠٣)؛

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			• احترام حقوق مرضى المؤسسات العلاجية في ولايات فرغانة وأنديجان ونمنغان (٢٠٠٣)؛ • احترام حقوق الإنسان في اللجوء إلى القضاء في ولايات صرخندار وقشقدار وطشقند، وفي جمهورية قرقلباكستان ومدينة طشقند (٢٠٠٤)؛ • كفالة الحقوق والمصالح المشروعة لملاّك المساكن في جمهورية أوزبكستان (٢٠٠٥-٢٠٠٦). وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، سيجري رصد مدى كفالة الحقوق العمّالية للمرأة في مؤسسات الصناعات الخفيفة في مناطق وادي فرغانة. وبناء على نتائج الدراسات، سيتم إعداد معلومات تحليلية وإرسالها، لاتخاذ اللازم، إلى اللجان البرلمانية الفرعية ومجلس الوزراء والوزارات المختصة وأجهزة الحكم المحلي.
٣	للتغلب على هيمنة الرجل وسلوكياته تجاه المرأة، يوصى بإعداد مناهج تعليمية خاصة وإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية.	تعزيزا لدور المرأة في المجتمع، تم إعداد وتطبيق مناهج خاصة لكافة المؤسسات التعليمية؛	تم وضع وتنفيذ برامج خاصة تدعو إلى المساواة بين الجنسين وإلى التغلب على القوالب الفكرية الجنسانية وهيمنة الرجل. ففي تخصصي ''العلوم الثقافية'' و ''أسس الروحانيات''، تدرّس بمؤسسات التعليم العالي مواد مثل الثقافة والقانون، والأسس الثقافية للمساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، وما إلى ذلك.
		على أساس مناهج تخصصية في المؤسسات التعليمية والمحليات والهيئات والمؤسسات، يجري تنظيم دورات دراسية شهرية حول موضوع تعزيز حقوق المرأة، بمشاركة كبار خبراء القانون والأخصائيين المهنيين؛	على مدى العامين الماضيين، كانت التخصصات والمواد المذكورة موضوع ما يزيد على ٥٠٠ ١٢ حلقة دراسية و ٧٥٠ ١ اجتماع مائدة مستديرة و ٥٧٥ ١ لقاء. وتعرّفت ٤٢٣ ١ مشاركة في العمل النسائي على صكوك قانونية دولية من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية. وفي المحليات الأوزبكية، تعقد دورات دراسية شهرية حول حقوق المرأة بمشاركة كبار خبراء القانون والعلوم السياسية وغيرهم من المتخصصين. وأضيفت إلى المناهج الدراسية لتلاميذ الصفوف الابتدائية والثانوية مادة الصحة. وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو واليونيسيف، تم إصدار كتيبات دراسية ملونة تدعو إلى إتباع أسلوب معيشة صحي، وإلى الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ومن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
٤	يلاحظ عدم كفاية مستوى الحملات الإعلامية الهادفة إلى محو القوالب الفكرية.	القيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، ببث برامج إذاعية وتلفيزيونية ونشر مقالات صحفية كدعاية للمساواة بين المرأة والرجل.	يبث التليفزيون الأوزبكي برامج أسبوعية عن حقوق الإنسان وعن حماية حقوق المرأة ومصالحها. كما تبث الإذاعة برامج تثقيفية يوميةٍ يشارك في إعدادها مندوبون عن المنظمات غير الحكومية. وخلال ستة أشهر فقط من عام ٢٠٠٦، قامت وكالة الأنباء الوطنية بإعداد ما يقرب من ٣٠٠ مادة إعلامية ومصورة عن المساواة بين الرجل والمرأة.
٥	يوصي باتخاذ تدابير، لا سيما بصفة مؤقتة واستثنائية، لزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار. وإعداد مناهج تعليمية خاصة لزيادة الوعي بهذا المجال.	طرح مقترحات تدعو إلى إدخال تعديلات وإضافات على القوانين المعمول بها، بما يكفل زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار؛	أدخلت إضافات على المادة ٢٢ من قانون الانتخابات الأوزبكي تنص على تخصيص حصة تبلغ ٣٠ في المائة للمرأة عند ترشيح أعضاء الأحزاب السياسية لعضوية البرلمان بمجلسيه. ومع بداية عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة النساء في الأجهزة الحكومية العليا ١٦ في المائة، بينما بلغت نسبة الرجال ٨٤ في المائة. ففي أجهزة السلطة التشريعية والنيابية، بلغت نسبة النساء ١٥،٢ في المائة، بينما بلغت نسبة الرجال ٨٤،٨ في المائة. وفي أجهزة السلطة التنفيذية، بلغت نسبة النساء ٣،٤ في المائة، بينما بلغت نسبة الرجال ٩٦،٦ في المائة. وفي أجهزة السلطة القضائية، بلغت نسبة النساء ٢٢،٧ في المائة، بينما بلغت نسبة الرجال ٧٧،٣ في المائة. واليوم، ترأس المرأة الاتحاد العام للنقابات، وكذلك ٢٩ في المائة من اتحادات نقابات الجمهورية، و ٢٢ في المائة من اتحادات نقابات المقاطعات، و ٢٤ في المائة من الهيئات النقابية الفرعية في الولايات والمقاطعات والمدن، و ٣٩ في المائة من التنظيمات النقابية الرئيسية. وفي مؤسسات التعليم العالي الأوزبكية، يبلغ عدد الإناث من الأساتذة ٩٨٠ ٧ (أي ٣٦ في المائة من إجمالي عدد المعلمين والأساتذة في المؤسسات التعليمية الأوزبكية). وفي مؤسسات التعليم العالي الأوزبكية، يبلغ عدد الطالبات ٦٢٠ ٨٦، أي ما يعادل ٣٩ في المائة من إجمالي عدد طلاب المؤسسات التعليمية الأوزبكية. وفي المدارس الحكومية، يبلغ عدد المعلمين ١٢٩ ٤٤٧ معلما، منهم ١١٦ ٢٩٤ من الإناث (٦٥،٧ في المائة).
		توفير احتياطي موظفين من بين العاملات في كافة الوزارات والإدارات والمؤسسات؛	في جميع الوزارات والإدارات وأجهزة الحكم المحلي، تم تدريب احتياطي موظفين من بين نساء الفئة الفنية.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
		القيام، حرصا على زيادة مستوى المعارف السياسية والقانونية والاقتصادية لدى النساء اللائي يشكلن احتياطي الموظفين، بتنظيم دورات دراسية لهن في أكاديمية بناء الدولة والمجتمع، الملحقة برئاسة الجمهورية، وفي أكاديمية الدراسات التجارية وغيرها من المؤسسات التعليمية؛	ازداد عدد الطالبات في أكاديمية بناء الدولة والمجتمع، الملحقة برئاسة الجمهورية، وفي أكاديمية الدراسات التجارية وغيرها من المؤسسات التعليمية. فخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، تخرجت ٣٨ طالبة من أكاديمية بناء الدولة والمجتمع ، ومن أكاديمية الدراسات التجارية ١١ طالبة. وبعد التخرج، تشغل الخريجات مناصب إشرافية في شتى المجالات. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حصلت ١٩٧ قيادية على مؤهلات أعلى من أكاديمية بناء الدولة والمجتمع، الملحقة برئاسة الجمهورية.
		القيام، تعريفا بتجربة القياديات الرائدات وبمنجزاتهن السياسية والتجارية وغيرها من المنجزات، بعقد سلسلة من الحلقات والدورات الدراسية؛	قامت لجنة المرأة، بالاشتراك مع عدد من المؤسسات العامة، بعقد أكثر من ٣ ٠٠٠ حلقة دراسية حول تزايد أنشطة المرأة.
		تضمين الطبعة الثانية من ''موسوعة المرأة'' بيانات عن مشاهير النساء من الشخصيات العامة.	صدرت الطبعة الثانية من ''موسوعة المرأة'' متضمنة بيانات عن مشاهير النساء من الشخصيات العامة
٦	يوصي بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، بحيث تصبح المرأة مطالبة بحقوقها.	كفالة تنفيذ البرامج الحكومية الموجهة نحو زيادة دور المرأة في بناء الدولة والمجتمع؛	في جميع ولايات الجمهورية ومقاطعاتها ومدنها، يجري تنفيذ برامج حكومية في المجالات التالية: • التوجهات ذات الأولوية المتمثلة في زيادة الوعي الصحي لدى الأسر وتحسين صحة المرأة والطفل (٢٠٠٢-٢٠٠٧)؛ • برنامج التدابير التنظيمية والترويجية الكفيلة بتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم م.ر. ٣٤٣٤ الصادر في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن ''اتخاذ تدابير إضافية لدعم أنشطة لجنة المرأة بأوزبكستان''؛ • برنامج الفحص الطبي للأمهات والأطفال؛ • البرامج الإقليمية الرامية إلى إيجاد فرص عمل للمرأة (٢٠٠٢-٢٠٠٧). وفي إطار هذه البرامج، تتخذ تدابير لزيادة دور المرأة في المجتمع، وتنشيط جهودها في كافة مجالات الحياة، وكفالة شمولها بفرص العمل، وتحسين أوضاعها الصحية، ومنع الجريمة والانتحار بين النساء؛

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			ويتم رصد تنفيذ تدابير هذه البرامج كل ثلاثة أشهر في اجتماعات الهيئة الحكومية الدائمة التي يرأسها رئيس الوزراء الأوزبكي.
			بالتعاون مع معهد رصد القوانين النافذة، قامت لجنة المرأة بأوزبكستان بإعداد ''كتاب مطالعة القوانين''، ودليل ''قضايا الجنسين على قائمة الاهتمامات''، و''حقوق المرأة وحقوق الإنسان''، و''صوت نساء آسيا الوسطى''، ووسائل تعليمية لمؤسسات التعليم العالي عن قضايا الجنسين، وما إلى ذلك.
		إعداد منشورات وكتيبات مبسطة عن حقوق المرأة؛	في جميع التعاونيات العمّالية والمؤسسات التعليمية والمحليات، تعقد اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات نقاش وتدريب لتوسيع المدارك القانونية والمعارف لدى النساء والفتيات. وفي إطار برنامج العمل الوطني الأوزبكي المعلن في مجال حقوق الإنسان، تم عقد ما مجموعه ٤ ٨٠٠ حلقة دراسية وتدريبية في مجال حقوق الإنسان وقضايا الجنسين. كذلك، تعقد اجتماعات مائدة مستديرة ومؤتمرات وطنية سنوية لاستعراض نتائج أعمال السنة السابقة.
		القيام في المؤسسات التعليمية والهيئات والمؤسسات والمحليات بعقد حلقات دراسية ولقاءات وحلقات نقاش حول مواضيع ''المرأة والقانون''، و''القانون واحد على الجميع''، و''هل تعرفين حقوقك؟''؛	تقدم وسائل الإعلام المحلية، بكافة أشكالها، إسهامات تساعد على زيادة المعرفة بالقانون وتعزيز حقوق المرأة. وتبث الإذاعة يوميا برامج تدريبية في مجال حقوق المرأة
		القيام، تعزيزا لحقوق المرأة، بنشر مقالات خاصة في المجلات والجرائد النسائية، وبث فقرات خاصة في الإذاعة والتلفزيون.	
٧	يوصي بوضع سياسة كاملة متكاملة جنسانية التوجه.	دراسة الجهود العملية المبذولة في الوزارات والإدارات والهيئات القانونية والإقليمية من أجل تطبيق المساواة بين الجنسين، مع وضع توصيات محددة لتحسينها؛	تتمثل إحدى أدوات رصد مدى احترام حقوق المواطن في إجراء استطلاع رأي بين قطاعات مختلفة من السكان، يتم من خلاله التعرف على جهود الأجهزة الإقليمية في مجال تطبيق المساواة بين الجنسين، مع وضع توصيات ومقترحات لتحسينها. وتقوم كافة المنظمات المهتمة، بمشاركة المنظمات الدولية، بعقد حلقات دراسية منتظمة حول قضايا الجنسين.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			كذلك، تم إنشاء مكتب ''قضايا الجنسين والتنمية''، وهو مكتب تابع للمنظمات الأهلية غير التجارية، تتمثل مهمته في إعداد خبراء في قضايا الجنسين للعمل في الوزارات والإدارات. كما يجري سنويا إصدار مجموعة ''نساء ورجال أوزبكستان'' الإحصائية.
		إجراء تقييم جنساني للقوانين النافذة في الجمهورية، مع طرح مقترحات لتحسينها.	بمشاركة المنظمات النسائية غير الحكومية، تم إجراء تقييم جنساني لقانوني العمل والأسرة، ووضعت مقترحات لتحسينها. واعتبارا من عام ١٩٨٨، يقوم معهد رصد القوانين النافذة بإجراء تقييم جنساني للقوانين النافذة والقوانين الجديدة في أوزبكستان
٨	يوصى بإعادة النظر في مهمة الآليات الوطنية الحالية تحقيقا لفعالية إدراج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج.	• وضع واتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة دور المرأة في المجتمع، وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع طبقات المجتمع، وزيادة إلمام المرأة بالقانون، وكفالة مشاركة المرأة في انتخابات ممثلي أجهزة السلطة على جميع مستوياتها؛ • عقد اجتماع ''مائدة مستديرة'' مع كافة الجهات المعنية بشؤون المرأة بهدف تحسين أدائها على أساس توصيات لجنة الأمم المتحدة.	منذ عام ١٩٩٨، ترسّخت سنة بعد أخرى البرامج الحكومية الرامية إلى تعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع، وزيادة إلمامها بالأمور القانونية والاقتصادية، وكفالة توفير الحماية الاجتماعية للمرأة. وبمعدل مرتين في العام، تعقد مؤتمرات لبحث عملية تعزيز دور المرأة في مواقع صنع القرار. وتخصص من الميزانية اعتمادات إضافية لتنفيذ جميع البرامج الحكومية.
٩	يوصى بتعزيز الآليات الوطنية الحكومية الحالية المعنية بالمرأة على جميع المستويات.	عقد حلقات دراسية مستمرة تهدف إلى زيادة معرفة مسؤولي المنظمات المعنية بشؤون المرأة بالمسائل المتصلة بكفالة المساواة بين الجنسين في المجتمع وبأساليب تحسين وضع المرأة.	أقيمت في أوزبكستان، وترسّخت سنة بعد أخرى، آليات وطنية لتحسين وضع المرأة في مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية. كما تطورت قضية الزعامة السياسية للمرأة واتسّع نطاقها. واعتبارا من عام ٢٠٠٠، يعقد ممثلو المنظمات الأهلية غير التجارية،كل عام، لقاءات فصلية مع أعضاء البرلمان وكبار الشخصيات الرسمية وممثلي الأحزاب السياسية، وذلك لمناقشة التوجهات ذات الأولوية لبرنامج العمل، والتي من بينها زيادة دور المرأة في المجتمع. وخلال ستة أشهر فقط من عام ٢٠٠٦، انعقد في الجمهورية مؤتمران دوليان لبحث قضية الزعامة السياسية للمرأة، كما انعقد منتديان للمنظمات النسائية غير الحكومية.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
١٠	يوصى بكفالة حماية المرأة من العنف، وبتنظيم حملات توعية بجميع أشكال العنف ضد المرأة.	القيام بحملة موسّعة لتوعية المرأة بالمزايا المنصوص عليها في القانون المدني وقانون العمل والقوانين الأخرى. وإعداد منشورات وكتيّبات مبسّطة في هذا الموضوع؛	تشهد الجمهورية مجموعة من الأنشطة الرامية إلى منع وقوع حالات العنف المترلي. وتنفذ هذه الأنشطة لجان المحليات ولجان المرأة والمفتشون المختصون بأجهزة الداخلية وغيرها. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، نظر المفتشون في ٥٨ ٨٨٠ شكوى، منها ١٣ ٧٥٦ شكوى تتصل بمسائل عائلية.
		عقد حلقات نقاش في المحليات حول موضوع ''مسؤوليات الرجل والمرأة في الأسرة''، والقيام بحملات دعاية لتفسير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	تنظم تلك الأجهزة لقاءات (٥٥ ألف لقاء خلال ستة أشهر من عام ٢٠٠٦) مع السكان حول قضية احترام حقوق المرأة. وخلال تلك اللقاءات، يسلّط الضوء على أحكام قانون الأسرة والقانون الجنائي، ويولى اهتمام كبير بمسألة إشعار الرجل بمسؤوليته تجاه أسرته. وفي الوقت الحاضر، بلغ عدد المشاغبين المسجلين في أجهزة الداخلية، من مرتكبي العنف المترلي، ٢٠ ٣٩٣ مشاغبا يتم التعامل معهم بصورة فردية.
			وخلال نفس الفترة، افتتح في البلاد ٧ مراكز للتأهيل الاجتماعي، و ٢٥ مركز طوارئ، ومراكز للحماية الاجتماعية للأسرة، تتلقى كلها دعما من الحكومة.
			وفي إطار برامج خاصة، يجري تدريب ٦ مجموعات مستهدفة، هي العاملون بمجالس الحكم المحلي، والعاملون بأجهزة إنفاذ القانون، ورؤساء المحليات، وحركة ''كامولوت'' الشبابية، والشخصيات الدينية، ووسائل الإعلام.
١١	يوصى بتنظيم دورات تدريبية في مجال قضايا الجنسين لجميع المسؤولين، والعاملين بأجهزة إنفاذ القانون والمحليات.	• تدريب العاملين بأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الحكم الذاتي المحلي في مجال قضايا الجنسين؛ • بث برامج إذاعية وتليفزيونية محلية تتناول حالات العنف الموجه ضد المرأة وتدابير منع وقوعها.	تتطرق جميع البرامج الإذاعية والتليفزيونية المذكورة، المعنية بحقوق المرأة، إلى قضية منع ومكافحة العنف المترلي.
١٢	يلاحظ عدم وجود معلومات كافية عن قضية الاتجار بالمرأة والفتاة أو سياسة شاملة لحل هذه المشكلة.	إجراء دراسات منتظمة لحالات الاتجار بالمرأة والفتاة، وتقديم معلومات فصلية عن هذه القضية إلى مجلس الوزراء.	في عام ٢٠٠٣، أنشئت الهيئة الحكومية لمنع حالات الاتجار بالبشر، التي تتألف من ممثلين عن الهيئات الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية. كما تم إعداد وإقرار خطة عمل قومية لمنع الاتجار بالبشر.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
١٣	يوصى بتوقيع المسؤولية الجنائية على ممارسي الاتجار بالنساء، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع هذا النوع من الاتجار.	كفالة توقيع المسؤولية الجنائية على ممارسي الاتجار بالبشر حسب النظام المتبع.	أنشئت في أجهزة البحث والردع الجنائي وحدات متخصصة لمكافحة الجرائم المرتبطة باستغلال البشر والاتجار بهم. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، تم الإبلاغ عن ١٣٥ جريمة من الجرائم التي تقع تحت طائلة المادة ١٣٥ من القانون الجنائي الأوزبكي، بلغ عدد الجناة فيها ١٠٧ أشخاص (في عام ٢٠٠٥، وقعت ١١٩ جريمة ارتكبها ٨٧ شخصا). ولردع الجرائم المرتبطة باستغلال البشر والاتجار بهم، يجري تنظيم حملة توعية عامة تستهدف أساسا ''الفئات المهددة'' من البشر التي هي عرضة، أكثر من غيرها، للوقوع ضحية لتلك الجرائم. وفي جميع مراحل التسجيل الرسمي لوثائق مغادرة الأراضي الأوزبكية، ولدى عبور الحدود الجمركية والإقليمية، تجري كافة أجهزة إنفاذ القانون المختصة التحريات اللازمة للكشف عمن يحتمل وقوعهن ضحايا للاتجار بالبشر. ويوجه انتباه المسافرين إلى الخارج إلى المسؤولية المترتبة على مخالفة قوانين الدول الأجنبية، خاصة بالنسبة للهجرة غير القانونية للعمل ومزاولة الأنشطة المحظورة. وتتولى أجهزة الداخلية الإشراف على شركات السياحة التي تقوم بتنظيم سفر الشباب إلى الخارج. وتشارك جميع المنظمات الحكومية والأهلية وغير الحكومية في جهود مكافحة الاتجار بالبشر.
١٤	يوصى باتخاذ تدابير عاجلة لمنع انخفاض عدد الدارسات في مرحلة التعليم العالي.	• وضع واتخاذ تدابير لتشجيع الموهوبات وتنمية اهتمام الفتيات بالمعرفة؛ • تنظيم حملات لتعريف الفتيات الريفيات بفروع العلوم، وبالعالمات الرائدات، وبالموهوبات ومنجزاتهن؛ • تحسين أداء فروع رابطة العالمات.	تشكل المرأة ٣٩ في المائة من إجمالي عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي. ويجري اتخاذ خطوات تستهدف بالتحديد زيادة عدد الدارسات في مؤسسات التعليم العالي الأوزبكية، لا سيما من خلال زيادة الرقعة المعرفية والقانونية لدى الفتيات، خاصة الريفيات. ولكفالة حصول الفتيات على التعليم العالي، قام المجلس التشريعي للبرلمان، بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والثانوي الخاص ولجنة المرأة، بتنظيم مؤتمر علمي تطبيقي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تحت شعار: ''توفير الحماية الاجتماعية للطالبات المتزوجات''.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			وبمقتضى مرسوم رئاسي يستهدف تشجيع الموهوبات، خصصت الدولة جائزة ''زولفي'' الحكومية التي تمنح كل عام عشية يوم المرأة العالمي الموافق ٨ آذار/مارس. وازداد عدد المشتغلات بالأنشطة العلمية: فمن إجمالي عدد طلبة الماجستير، تشكل المرأة حاليا ٥٤،٣ في المائة؛ والدكتوراه – ٣٧,١ في المائة. وتم تنشيط جهود المنظمات النسائية في إشراك الفتيات في الاتحادات الإبداعية، كما جرى تنظيم حلقات دراسية حول موضوع المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم.
١٥	يوصى بوضع واتخاذ تدابير لمنع البطالة في صفوف النساء أو التمييز ضدهن في العمل، والتعليم، والترقية في العمل، والفصل من الخدمة.	• وضع برامج خاصة تكفل تشغيل المرأة واحترام حقوقها العمّالية؛	بموجب قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تم إقرار برنامج خاص لتنفيذ المرسوم الرئاسي الصادر في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن ''اتخاذ تدابير إضافية لمساندة أنشطة لجنة المرأة بأوزبكستان''. ويستهدف هذا البرنامج، في قسم منه، كفالة تشغيل المرأة وإعمال حقوقها الاجتماعية والعمّالية، ورصد اعتمادات من ميزانية الدولة لإيجاد فرص عمل لما لا يقل عن ٢١٧،٦ ألف امرأة عاطلة سنويا. وفي إطار البرنامج الحكومي المذكور، يجري منذ عام ٢٠٠٥ وضع وتنفيذ برامج إقليمية لتشغيل المرأة. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، أمكن إيجاد ١٣٧،٨ فرصة عمل، أي ما يمثل ٦٣ في المائة من الرقم السنوي المستهدف. كما تقدم لصاحبات المشاريع الحرة قروض محدودة وسلف. وفي سبع مقاطعات من الجمهورية، تم افتتاح بنوك تسليف يربو عدد عملائها حاليا على ٠٠٠ ٦.
		• جمع بيانات عن العاطلات في كل مقاطعة ومنطقة ومدينة، مع القيام، من واقع إمكانيات كل ولاية، بوضع وتنفيذ برامج إقليمية تكفل تشغيل العاطلات؛	قامت لجان المرأة، بالاشتراك مع المديريات الإقليمية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بإعداد قاعدة بيانات عن النساء اللائي بحاجة إلى عمل، كما وضعت برنامج لتدريبهن بغرض تشغيلهن لاحقا. وينطوي البرنامج على تعريفهن بالقانون وبالمزايا التي تقدمها الدولة، فضلا عن تفسير أحكام قانون العمل وغيره من القوانين المحلية.
		• كفالة تنفيذ قانون العمل في كل هيئة ومؤسسة	وفقا لنتائج عمليات التفتيش المقررة التي قام بها مفتشون فنيون حكوميون في هيئات ومؤسسات الجمهورية، شملت

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
		تعمل بها نساء، مع تنظيم حملات توعية بالمزايا المكفولة للمرأة؛	٥٤٢ هيئة ومؤسسة إبان النصف الأول من عام ٢٠٠٦، لم يثبت وقوع حالات تمييز ضد المرأة. وفي كل هيئة ومؤسسة خضعت للتفتيش، جرى تنظيم حملات توعية بالمزايا التي يكفلها قانون العمل للمرأة؛ وخلال العام الماضي، حصلت أكثر من ٦٠٠ ألف امرأة على أجازات إضافية، كما تم مد أجازة ٢٠ ألف امرأة بواقع شهر واحد أو شهرين، مقارنة بالمدة المسموح بها قانونا لمد أجازات الحمل والوضع المدفوعة الأجر. وبالنسبة لـ ٢٠٠ ألف امرأة لديها عدد كبير من الأطفال ممن هم في سن الحضانة، تم تقليل عدد ساعات العمل اليومية، مع تقديم مساعدة مالية. وبالنسبة لأكثر من ٤٠ ألف امرأة ممن هن في أجازة لرعاية أطفال تتراوح أعمارهم من ٢-٣ سنوات، يتم تقديم مساعدة مالية. (تقدم إعانة حكومية حتى بلوغ الطفل عامه الثاني). وبالنسبة لكافة العاملات ممن لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ٣ سنوات، يتم تقليل عدد ساعات العمل اليومية. وفي كافة التعاونيات العمّالية، يقوم ممثلو النقابات والإدارات والمنظمات الأهلية غير التجارية بتنظيم حلقات دراسية لزيادة إلمام العاملات بالقانون.
		• التحضير لتضمين الاتفاقية قانون ''العمل الليلي للمرأة''، وقانون ''إلحاق المرأة بالعمل تحت الأرض''، فضلا عن التوصيات المتعلقة بـ ''عمل المرأة التي لديها مسؤوليات عائلية''.	يجري التحضير لتضمين الاتفاقية قانون ''العمل الليلي للمرأة''، وقانون ''إلحاق ا المرأة بالعمل تحت الأرض''، فضلا عن التوصيات المتعلقة بـ ''عمل المرأة التي لديها مسؤوليات عائلية''. وفي هذا الصدد، يجري حاليا التنسيق مع الوزارات والإدارات المختصة للخروج بمقترحات تحال إلى وزارة خارجية جمهورية أوزبكستان. وبموجب أحكام المادة ٢٢٥ من قانون العمل الأوزبكي، النافذ منذ ا نيسان/أبريل ١٩٩٦، يحظر إلحاق المرأة بالعمل تحت الأرض، باستثناء بعض الأعمال (كالأعمال غير اليدوية أو أعمال الصرف الصحي أو الخدمة المترلية).
١٦	يوصى بإجراء عمليات مراجعة منتظمة للقوانين من أجل تقليل العراقيل التي تواجه المرأة في سوق العمل.	إجراء تحليل منتظم لتنفيذ ما يتصل بعمل المرأة من قوانين تشريعية ومعيارية وقرارات حكومية، مع وضع توصيات تستند إليها.	في عام ٢٠٠٤، أجري تحليل لمدى الامتثال للقانون في مجال علاقات العمل، وقدمت توصيات لتحسين وضع المرأة. ومن المنتظر أن يقوم الممثلون الإقليميون لأمين المظالم، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، برصد مدى كفالة حق المرأة في الحصول على الضمانات والمزايا الإضافية التي يكفلها قانون العمل.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
١٧	يوصى بوضع وتنفيذ برامج خاصة لتدريب وإعادة تدريب مختلف فئات العاطلات.	• وضع تدابير لتدريب العاطلات وإعادة تدريبهن وتحسين مهاراتهن المهنية، بناء على احتياجات سوق العمل؛	يقوم مركز تنمية عناصر السوق، لدى غرفة التجارة والصناعة الأوزبكية، بتنظيم دورات تدريبية مستمرة خاصة للمرأة حول مواضيع مثل ''إبدأي مشروعا خاصا بك'' و ''التعريف بالمشاريع الحرة''. وخلال العام الماضي، تم تدريب ٣٥٠ امرأة. وللمركز فروع في ٧ ولايات بالجمهورية، حيث تم في عام ٢٠٠٥ تدريب ٥٢٨ ١ رجل أعمال، من بينهم ٦١١ امرأة. ومن المقرر في عام ٢٠٠٦ تدريب ٠٢٩ ١ رجل أعمال، من بينهم ٤٧٦ امرأة.
		• كفالة مشاركة صاحبات المشاريع الحرة في أعمال الندوات والمؤتمرات والمعارض والأسواق الدولية.	تشجيعا لأنشطة رجال وسيدات الأعمال في أوزبكستان، تجرى مسابقة سنوية، بمبادرة من رئيس الجمهورية، تحت شعار ''التشبّث''، تشارك فيها المرأة بإيجابية. ففي عام ٢٠٠٦، ضمت المسابقة ٤١ مشتركا، من بينهم ١٣ امرأة. ويجري تحسين مهارات ومؤهلات سيدات الأعمال خارج الجمهورية.
١٨	يوصى بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والقطاع الاقتصادي.	جمع بيانات منتظمة عن عمالة المرأة في كافة المجالات والمناطق، والاستناد إليها في تنظيم جهود تشغيل المرأة حسب إمكانيات سوق العمل.	أجريت دراسة تحليلية لعمالة المرأة في جميع المجالات أظهرت أن قطاع الاقتصاد الأوزبكي استوعب، في عام ٢٠٠٤، ٣٥٦،٣ ٤ ألف امرأة و ٥٥٤،٣ ٥ ألف رجل (أي بنسبة ٤٤ في المائة و ٥٦ في المائة، على التوالي). كما أظهرت أن المستوى الإجمالي للنشاط الاقتصادي للمرأة يقل قليلا عن مثيله بالنسبة للرجل (٦٣،٢ في المائة و ٧٨،٥ في المائة، على التوالي). كذلك، تبين أن مجالات العمل التقليدية للمرأة هي الرعاية الصحية، والتعليم، والثقافة، والفنون، والعلم، والخدمات العلمية (حيث تتراوح نسبة النساء بين ٧٣ في المائة و ٧٥ في المائة). وخلال العامين الماضيين، استهدفت البرامج الإقليمية لتشغيل المرأة إيجاد فرص عمل للعاطلات (بمعدل ٢١٧،٦ فرصة عمل سنويا)، تشمل خصيصا إقامة مشاريع حرة صغيرة ومتوسطة.
١٩	يوصى بتحسين الصحة الإنجابية للمرأة.	• كفالة تنفيذ برنامجي ''حماية صحة الأجيال'' و''الأمومة والطفولة'' الحكوميين؛	تقوم الهيئات الحكومية المختصة، بالاشتراك مع المنظمات العامة، بتنفيذ القرارات الحكومية التالية: • قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان رقم ٢٤٢ الصادر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن ''التوجهات ذات الأولوية المتمثلة في زيادة الوعي الصحي لدى الأسرة، وتحسين صحة المرأة، وإنجاب وتنشئة أجيال صحية''؛

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			• قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان رقم ٣٢ الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن ''اتخاذ تدابير إضافية لتحسين صحة المرأة والأجيال المقبلة''؛ • قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان رقم ٥١٥ الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في إطار مشروع مصرف التنمية الآسيوي المسمى ''تحسين صحة المرأة والطفل''؛ • قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان رقم ٣٦٥ الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بشأن ''إقرار الحكم القاضي بإجراء فحوص وتحاليل طبية للأشخاص المقبلين على الزواج''؛ • قرار مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان رقم ١٥٣ الصادر في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن ''اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني الخاص بتحسين الدقيق''؛ • البرنامج الاستراتيجي الخاص بمكافحة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وعلى أساس البرامج السالفة الذكر، يجري تنفيذ برامج في المقاطعات والمناطق والمدن. وتتولى الهيئة الحكومية تنسيق مراحل سير العمل في تنفيذ البرامج الحكومية المعنية بتحسين صحة المرأة والطفل، وذلك بتوجيهات نائب رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان، المشرف على خدمات الصحة العامة. نتيجة للجهود المبذولة في مجال تحسين الصحة الإنجابية، أصبحت معدلات الخصوبة في كل ١٠٠٠ من السكان ٣٤,٥ في عام ٢٠٠٥، مقابل ٢٠,٤ في عام ١٩٩١. كذلك، تناقصت نسبة وفيات النفاس من ٣٤,١ في عام ٢٠٠١ إلى ٣٠,٨ في عام ٢٠٠٥ (في كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء). وبالنسبة للمواليد الذين ولدوا بعد فترة مباعدة أقصاها سنة واحدة، انخفضت معدلات الخصوبة النسبية من ٠,٣ في المائة عام ٢٠٠١ إلى صفر في المائة عام ٢٠٠٥. وبالنسبة لمن ولدوا بعد فترة مباعدة أقصاها سنتان، انخفضت المعدلات من ٧,١ في المائة إلى ٥,٧ في المائة، على التوالي.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			وبالنسبة لمن ولدوا بعد فترة مباعدة تجاوزت سنتين، ارتفعت المعدلات من ٩٢,٤ في المائة إلى ٩٤,٣ في المائة (ازدادت نسبة المواليد ''البكريين'' من ٣٤,٩ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٩,٧ في المائة عام ٢٠٠٥).
		• وضع وتنفيذ برنامج حكومي لتحسين الصحة الإنجابية وغرس العادات الصحية السليمة لدى الأسر الشابة والفتيات والنساء؛	تقوم جميع المنظمات الحكومية والعامة بحملات ميدانية للتوعية بأهمية تكوين أسرة صحية، وحماية الحقوق والصحة الإنجابية. فخلال ستة أشهر فقط من عام ٢٠٠٦، انعقد حول هذا الموضوع ما يزيد على ٢٣ ألف حلقة دراسية ولقاء ومناقشة. ويجري تنظيم خدمات الرعاية الطبية والاجتماعية في مجال الفحوص التشخيصية والعلاجية، وتقديم المساعدة الاجتماعية لسكان المناطق الوعرة. وخلال ستة أشهر من عام ٢٠٠٦، قامت فرق الرعاية الطبية والاجتماعية في أكثر من ٢ ٠٠٠ محلة بدراسة الأوضاع الاجتماعية للأسر والوضع الصحي للسكان، خاصة النساء والأطفال. تم وضع وتنفيذ برنامج محدد الغرض يشمل تدابير تنظيمية وفنية وتدابير صحية لتحسين ظروف عمل المرأة.
		• تنظيم حملات توعية ميدانية للنساء والرجال والشباب بأهمية وكيفية تنشئة أسرة صحية وتحسين الصحة الإنجابية؛	لدى بدء حياتها الوظيفية في ظروف عمل ضارة، تخضع المرأة لفحوص طبية مجانية. والنساء العاملات كافة يخضعن للفحوص الطبية. وإذا ما استدعت الضرورة، توصى من لديهن مشاكل صحية بإتباع نظام علاجي.
		• وضع توصيات لأرباب العمل، مثبتة علميا، باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية ووقاية الحوامل من التأثيرات الصناعية الضارة.	وتم تعديل المعايير الصحية لعبء العمل الأقصى المسموح بالنسبة للمرأة. وبقرار حكومي، تم إقرار قائمة بالأعمال التي تنطوي على ظروف عمل ضارة، والتي يحظر فيها، كليا أو جزئيا، تشغيل المرأة. وتقوم هيئات الصحة ومكافحة الأوبئة، بصورة منتظمة، بالتفتيش على ظروف عمل المرأة، وإجراء تحاليل مختبريه وقياسية، والتحقق من الامتثال للمعايير واللوائح الصحية.
٢٠	يوصى بتحسين سياسة تنظيم الأسرة، وباتخاذ تدابير لمنع الحمل غير المرغوب، مع توفير موانع الحمل الحديثة.	• زيادة فعالية حملات توعية السكان بطرق منع الحمل غير المرغوب، وبأهمية المباعدة بين الولادات، وبأخطار الإجهاض؛	تقوم وزارة الصحة، بالاشتراك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بحملات منتظمة لتوعية السكان بطرق منع الحمل غير المرغوب وبأهمية المباعدة بين الولادات، مع عقد لقاءات في هذا الشأن، مما أسفر عن تحسن الولادات والمواليد. ولتحسين صحة النساء اللائي بلغن سن الخصوبة، ومنع الحمل غير المرغوب، وتحقيق المباعدة بين الولادات، تتولى حكومة الجمهورية توفير جميع أنواع موانع الحمل للمرأة، مجانا.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			وتبحث هذه المسألة تبحث كل ثلاثة أشهر في اجتماعات الهيئة الحكومية الدائمة المعنية بالتوجهات ذات الأولوية المتمثلة في زيادة الوعي الصحي لدى الأسرة وتحسين صحة المرأة والطفل.
		• إجراء لقاءات منتظمة بين الأطباء والنساء اللائي بلغن سن الخصوبة، في العيادات الطبية النسائيةِ، حول موضوع الصحة الإنجابية واستخدام موانع الحمل الحديثة.	في جميع عيادات أمراض النساء والمؤسسات الطبية الأخرى تعقد حلقات نقاش، بمشاركة الأطباء ومندوبي المؤسسات والصناديق العامة، حول موانع الحمل الحثيثة وطرق الحصول عليها واستعمالها.
٢١	يوصى بالترويج لإتباع أسلوب معيشة صحي بين النساء (منع التدخين بين النساء).	• تنظيم حلقات نقاش ولقاءات وأمسيات خاصة لطرح أسئلة وأجوبة حول كيفية إتباع أسلوب معيشة صحي؛	يقوم معهد ''الصحة'' وفروعه المنتشرة في كافة مقاطعات الجمهورية، بالتعاون مع نشطاء المحليات ولجان المرأة ومنظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية، بشن حملات توعية منتظمة للترويج لأسلوب معيشة صحي بين النساء، تحت شعارات ''منع الزواج المبكر وزواج الأقارب''، و ''الحمل الحمل المبكر والحمل المتأخر''، و ''مضاعفات تعدد وكثرة الولادات على المرأة''، و''مزايا المباعدة بين الولادات''، و ''منع الحمل غير المرغوب''، و ''موانع الحمل الحديثة''، و ''الوقاية من نقص اليود وفقر الدم''، و''مزايا الرضاعة الطبيعية''.
		• تنظيم حملات توعية بتأثير الخمر والتبغ والمخدرات على صحة المرأة.	يجري إصدار كتيبات ومنشورات وشرائط فيديو للترويج لأسلوب معيشة صحي. وفي جميع المقاطعات، تقوم فرق الرعاية الطبية والاجتماعية بجهود توعية بين السكان للترويج لأسلوب معيشة صحي (حملات ومؤتمرات و حلقات نقاش ولقاءات).
٢٢	يوصى بتدريس التربية الجنسية في مدارس الجمهورية.	• تأهيل الشباب ذهنيا ونفسيا وبدنيا وصحيا للحياة الأسرية، مع وضع توصيات وإرشادات في هذا الشأن؛	يسلط الضوء على كل هذه المسائل في المناهج الدراسية، ويشرحها للأطفال والمراهقين أطباء أخصائيون: • في الصفوف ١-٤: ''دروس في الصحة''؛ • في الصفوف ٥-٩: ''أساسيات الصحة''؛ • في الصفوف ٥-٧: ''فترة المراهقة''؛ • في الصفوف ١٠-١١: ''أساسيات الأسرة الصحية''.

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
		• تنظيم حلقات نقاش في المدارس مع المراهقين والمراهقات حول مواضيع ''نمو الإنسان في سن المراهقة'' و ''وظائف الجسم في فترة النضوج'' و ''أسس النظافة الصحية لدى البنات والبنين''.	تخصص من موارد ميزانية الدولة والجهات المانحة اعتمادات لإعداد سلسلة سنوية من الكتيبات وشرائط الفيديو ووسائل الإيضاح، يتم توزيعها مجانا على التلاميذ والطلبة والمتزوجين حديثا والأمهات الشابات. وفي جميع هيئات سجل الحالة المدنية (مكاتب السجل المدني)، تنظم حملات في إطار برامج ''الأسر الشابة'' لزيارة شباب المواطنين البادئين في تكوين أسر. وفي جميع المدارس الحكومية بالجمهورية، يقوم صندوق ''حماية صحة الأجيال'' بتنفيذ برنامج ''فترة المراهقة''، الذي استفاد منه في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٣٦ ألف مراهق.
٢٣	يوصي بوضع وتنفيذ سياسة بيئية سليمة تستهدف حماية صحة المرأة والطفل.	وضع وتنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين صحة المرأة والطفل.	يقوم الصندوق الدولي للبيئة والصحة ''إيكوسان''، بالاشتراك مع المنظمات المهتمة، بإعداد وتنفيذ برامج شاملة، من قبيل ''المرأة والبيئة'' و ''الطفل والبيئة والصحة''، تستهدف تحسين حالة البيئة، وبالتالي حماية صحة المرأة والطفل. وفي إطار برنامج ''أيام البيئة والصحة''، يتم تنفيذ مجموعة من جهود حماية البيئة، وتنظم حملة إعلامية دعائية كبرى حول مشاكل البيئة وحماية صحة المرأة والطفل. وبالنظر إلى الوضع الراهن، الناجم عن جفاف بحر آرال، خصص صندوق ''إيكوسان'' قطارات طبية توجهت إلى المناطق المنكوبة بيئيا. وتحمل قطارات ''الإسعاف'' هذه معونات إنسانية ومجموعة من كبار الخبراء الذين يقومون في عرباتها المزودة بالأجهزة والمعدات الطبية اللازمة بإجراء فحوص طبية تشخيصية وعلاجية شاملة لسكان المناطق النائية. ومن إجمالي السكان الذين أجريت لهم فحوص طبية، شكلت النساء والأطفال ٧٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، نقلت القطارات الطبية هذه معونات إنسانية إلى مناطق شتى، بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون سوم أوزبكي.
٢٤	يوصي بالعمل على منع حالات الانتحار بين النساء.	• القيام بجمع معلومات عن الأسر غير الناجحة في جميع أنحاء الجمهورية لتنظيم حملات توعية فردية لكل منها؛	في اجتماعات الهيئة الحكومية المعنية بتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٣٤٣٤، الصادر في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن ''اتخاذ تدابير إضافية لدعم أنشطة لجنة المرأة في أوزبكستان''، ينظر كل ثلاثة أشهر في المسائل المتصلة بأعمال اللجان الإقليمية للمرأة مع الأسر المعرضة للخطر والنساء اللائي يواجهن

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
		• إجراء استقصاءات نسائية في المحليات لزيادة معرفة المرأة بحقوقها؛ • اتخاذ التدابير الكفيلة بإيجاد فرص عمل للعاطلات.	أزمات. كذلك، ينظر في أعمال أجهزة إنفاذ القانون وهيئات الصحة في هذا الشأن. وتتولى لجنة المرأة في أوزبكستان تنسيق الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات النسائية الأهلية غير التجارية ومراكز الطوارئ القائمة.
٢٥	يوصى باتخاذ تدابير للقضاء على ظاهرة تعدد الزوجات.	القيام، منعا لظاهرة تعدد الزوجات بين الرجال، بما يلي: • توعية السكان بأحكام قانون الأسرة والقانون الجنائي؛ • تنمية الشعور لدى الرجل بمسؤولياته تجاه أسرته؛ • توعية الجمهور، عبر وسائل الإعلام، بالآثار السلبية لتعدد الزوجات.	عقوبة تعدد الزوجات منصوص عليها في المادة ١٢٦ من القانون الجنائي الأوزبكي. غير أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وقعت ٢٢ حالة تعدد زوجات. وفي جميع الحلقات الدراسية المعنية بمحو الأمية في مجال القانون (عقد منها في الجمهورية، خلال العامين الماضيين، ما يزيد على ٦ ٠٠٠) يتم تفسير أحكام قوانين أوزبكستان ذات الصلة. في إطار البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وعلى صفحات الجرائد والمجلات، كثيرا ما تطرح أسئلة تتناول علاقة المسؤولية تجاه الأسرة.
٢٦	يوصى بإنشاء مؤسسات لعلاج المشاكل النفسية التي تواجه المرأة.	القيام، في مركز التطبيقات العلمية ''العائلة'' وفروعه الإقليمية، بإنشاء ''مراكز طوارئ'' لتأهيل النساء والمراهقات اجتماعيا ونفسيا وقانونيا.	أنشئت في كافة المقاطعات ''مراكز طوارئ'' لتقديم المساعدة اللازمة للنساء والمراهقات. وحسبما يقتضي الأمر، تتلقى النساء المساعدة القانونية أو النفسية أو المشورة الطبية. واعتبارا من عام ٢٠٠٤، تم بموجب مرسوم رئاسي إنشاء وظائف جديدة في أجهزة الحكم الذاتي المدني لمستشارين في شؤون التثقيف الديني والتربية الروحية والخلقية. ومن جانبها، يجري تنظيم التعامل مع الأسر غير الناجحة، والنساء اللائي يواجهن مواقف صعبة، والخارجات عن القانون اللائي يعشن حياة غير لائقة.
٢٧	يوصى باتخاذ تدابير للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر.	• تنظيم حملات توعية للآباء والأمهات بالآثار السلبية للزواج المبكر؛ • إجراء تحليل فصلي للتدابير المتخذة بمشاركة المنظمات المعنية، مع وضع وتنفيذ تدابير إضافية في هذا الشأن.	تقوم المنظمات الحكومية والعامة وغير الحكومية المختصة بأنشطة ترمي إلى إشاعة أسلوب حياة صحي، وتشمل جهود منع الزواج المبكر. كما أن هذه المسائل تبحث كل ثلاثة أشهر في اجتماعات الهيئة الدائمة المعنية بالتوجهات ذات الأولوية المتمثلة في زيادة الوعي الصحي لدى الأسرة وتحسين صحة المرأة والطفل، الملحقة بمجلس الوزراء. وخلال السنوات القليلة الماضية، لوحظ انخفاض عدد حالات الزواج المبكر (٧٠ زيجة في عام ٢٠٠٤، و ٥٨ في عام ٢٠٠٥).

الرقم	ملاحظات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	التدابير المتخذة تنفيذا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	المرحلة التي بلغها سير العمل في تنفيذ التدابير
			وقد تم حاليا إعداد مشروع قانون، معروض على المجلس التشريعي لبرلمان الجمهورية، يقضي برفع سن الزواج للفتاة إلى ١٨ عاما.
٢٨	يوصي بوضع تدابير خاصة لكفالة الحماية الاجتماعية للمرأة الريفية.	• دراسة مستوى معيشة المرأة الريفية وظروف عملها، مع وضع برامج اجتماعية لتحسين تلك المستويات والظروف؛ • اتخاذ تدابير لتشجيع المرأة الريفية على إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة؛	تستهدف البرامج الإقليمية المعنية بكفالة تشغيل المرأة تحقيق مصالح المرأة الريفية، بالدرجة الأولى، حيث تقام من أجلها مؤسسات صغيرة وتنظم صناعات مترلية لمن لديهن أطفال. المرأة التي ترغب في إقامة مشروع تجاري خص بها تلتحق ببرامج دراسية خاصة ينظمها مركز تنمية عناصر السوق ورابطة سيدات الأعمال وغيرهما من المنظمات. وعلاوة على ذلك، صدر في عام ٢٠٠٦ قرار رئاسي خاص (رقم ٣٠٨ لسنة ٢٠٠٦) يستهدف الأسر محدودة الدخل التي لديها أطفال، تم بموجبه تخصيص رأس ماشية كبيرة لكل أسرة (استفاد منه حوالي ٢٥ ألف أسرة). ومنحت هذه الأسر قروضا لتنمية ثروتها الحيوانية. وأعطي أفراد الأسر دفاتر لتسجيل الأعمال المنجزة. يوفر برنامج الرعاية الصحية والاجتماعية والمؤسسات الطبية خدمات شاملة في مجال الفحص الطبي والوقائي لنساء وأطفال المناطق الريفية وتحسين حالتهم الصحية. تنظم لجنة المرأة بأوزبكستان، بالاشتراك مع عدد من المؤسسات العامة، حلقات دراسية لنساء الريف في مختلف مجالات زيادة إسهاماتهن وكفالة حمايتهن الاجتماعية.
		• تحسين خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية في المناطق الريفية؛	تقام سنويا، على صعيد الولايات والمقاطعات والمناطق والمدن، منافسات رياضية تشترك فيها فتيات ونساء الريف بصورة متزايدة. فهناك حاليا ٧ ملايين امرأة تشارك في المناسبات الرياضية التي تقام في الجمهورية.
		• عقد حلقات دراسية في كل مقاطعة حول موضوع ''المرأة والعمل الحر''؛ • تهيئة الظروف اللازمة لاستجمام المرأة، وتنظيم ممارستها للأنشطة الرياضية والصحية.	كذلك، يجري بناء منشآت جديدة، إلى جانب ترميم القديمة. وفي كل محلة من محليات الجمهورية (١٠ آلاف)، يجري تشييد مجمع ملاعب رياضية للأسر.